

## مدخل لنظام الثنائية البرلمانية An Introduction to the Bicameral System

حمامي ميلود \*

جامعة الدكتور مولاي الطاهر - سعيدي

hamami-m@hotmail.fr



- تاريخ النشر: 2022/01/05

- تاريخ القبول: 2021/11/30

- تاريخ الإرسال: 2021 / 11/07

### ملخص:

يعرف نظام الثنائية البرلمانية بأنه ذلك النظام الذي يكون فيه البرلمان مشكلا من مجلسين يمارسان التشريع والرقابة، ويسمح وجود غرفتين بزيادة التمثيل على مستوى المؤسسة التشريعية وتعديل وضبط العلاقة بين السلطة التنفيذية والبرلمان ناهيك عن رفع كفاءة وفعالية هذا الأخير. ظهر هذا النظام في إنجلترا نتيجة انقسام البرلمان آنذاك إلى غرفتين هما مجلس اللوردات ومجلس العموم، ثم جاء الدستور الاتحادي الأمريكي لسنة 1787 وأنشأ مجلس الشيوخ الأمريكي لأسباب مرتبطة بطبيعة الاتحاد، في حين رسخ الدستور الفرنسي 1958 مؤسسة مجلس الشيوخ وربطها مع الجماعات الإقليمية، لينطلق نظام البيكاميرالية وينتشر بين دول العالم ويصبح النظام العصري في تنظيم البرلمانات وترسيخ الديمقراطية والاستقرار السياسي.

**الكلمات المفتاحية:** نظام، ثنائية، برلمانية، نشأة، تطور.

### ABSTRACT:

Bicameralism is a system in which the parliament is composed of two chambers. It appeared in England as a result of the division of Parliament, the House of Lords and the House of Commons. Then the American Federal Constitution of 1787 and the American Senate. While the French constitution 1958, established the institution of the Senate and linked it with regional groups.

**Keywords:** system, bilateralism, parliamentary, genesis, development.

\* - المؤلف المرسل:

## مقدمة:

إنّ نظام الشائبة البرلمانية كخيار دستوري وسياسي له تاريخه ومبرراته ومراحل نشأته وتطوّره وانتشاره ابتداءً من الدولة التي ولد فيها وانطلاقاً إلى باقي دول العالم، ولعلّ الحديث عن هذا النظام يفرض في البداية تقديم تعريف واضح ودقيق له وتبيان المبررات والأسباب التي تدفع للأخذ به، ثمّ بعد ذلك تستدعي الدراسة التعرّيج على تاريخ البرلمان البريطاني الذي يمثّل مهد نظام الغرفتين، ليتّمسّ التّطرق إلى الظروف والملابسات والأسباب التي أدّت إلى انقسام البرلمان البريطاني لغرفتين، مع دراسة نشأة هذا النظام في الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها جزءاً من النظام الأنجلوسكسوني والمثال الأبرز عن الغرفة الثانية الاتحادية، لنصل إلى الوضع في فرنسا وكيف ظهرت البيكاميرالية فيها بالنظر إلى الاختلاف والتباين بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا من حيث المرجعية السياسية والدستورية، ومما لا شك فيه أنّ هذا النظام بعد ذلك عرف ازدهاراً كبيراً بتطبيق عديد دول العالم له، ولاسيما الدول الإفريقية والعربية التي كان لها الحظ الوفير منه. على هذا الأساس تمّ طرح مجموعة من الإشكاليات هي كالآتي:

- ما هو تعريف نظام الشائبة البرلمانية؟ وماهي مبرراته؟
- كيف نشأ نظام الشائبة البرلمانية في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية؟
- كيف نشأ نظام الشائبة البرلمانية في فرنسا؟ وكيف انتشر في باقي دول العالم؟

في سياق الإجابة عن الإشكاليات السابقة وبالاعتماد على المنهج الوصفي التاريخي والمقارن تمّ تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث، تضمن المبحث الأول مفهوم النظام من حيث التعريف والمبررات، أما المبحث الثاني فتمحور حول نشأة النظام في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، في حين خصص المبحث الثالث لنشأة الشائبة البرلمانية في فرنسا ومدى انتشارها في باقي دول العالم كنموذج عصري لتنظيم المؤسسة البرلمانية.

## المبحث الأول: تعريف نظام الشائبة البرلمانية وأهميته

تستدعي المنهجية العلمية في دراسة المواضيع أنّ أوّل ما يتمّ البدء به هو تقديم تعريف واضح ومحدّد لنظام الشائبة البرلمانية، لأنّ وضع التعريف المناسب يسهّل بعد ذلك الفهم والتعمّق أكثر في الموضوع لهذا خصّص المطلب الأوّل لتعريف النظام، ليتبع بعد ذلك بتحديد وتحليل أهمية الأخذ بهذا النظام والمبررات التي تدفع لتبنيه وهذا ما سيتمّ التطرق إليه في المطلب الثاني.

## المطلب الأول: تعريف نظام الشائبة البرلمانية

يعرّف نظام الشائبة البرلمانية بأنّه ذلك النظام السياسي بمجلسين تمثليين.

(Le bicamérisme est un système politique à deux assemblées représentatives)<sup>(1)</sup>

(1) - Le petit robert, Dictionnaire de la langue française, page 247.

كما يعرف بأنه نظام تشريعي يكون فيه البرلمان مكوناً من غرفتين.

(<sup>(2)</sup> Système législatif dans lequel le parlement est composé de deux chambres)

ويعرفه الدكتور نعمان الخطيب بأنه: "ذلك النظام الذي تناط فيه السلطة التشريعية لمجلسين، حيث يشترك هذان المجلسان في تولي مهمة التشريع"<sup>(3)</sup>.

يعود أصل مصطلح البيكاميرالية إلى اللغة اللاتينية حيث تنقسم هذه الكلمة إلى شقين: (bi) وتعني اثنان، و(Caméral) وتعني الغرفة، وبالتالي يكون مدلول الكلمة هو وجود غرفتان اثنتان.

ويعرف نظام الشنائية البرلمانية كذلك بأنه نظام سياسي يقوم على سلطة تشريعية يكون فيها البرلمان مؤسس من مجلسين يعين أعضاها بطريقة مختلفة.

(Le bicamérisme ou bicaméralisme est un système politique basé sur un pouvoir législatif, le parlement constitué de deux assemblées dont les membres sont désignés selon des modes différents)<sup>(4)</sup>.

من بين التعريفات التي جاءت بشأن نظام الشنائية البرلمانية هو أنه أسلوب التنظيم السياسي الذي يقسم البرلمان إلى غرفتين متباينين غرفة عليا وغرفة دنيا.

(Un système d'organisation politique qui divise le parlement en deux chambres distinctes, une chambre haute et une chambre basse)<sup>(1)</sup>.

إضافة لما سبق يعرف النظام بأنه آلية لتنظيم السلطة التشريعية حيث أن الاختصاصات والصلاحيات الممنوحة للجهاز التشريعي تمارس من قبل مجلسين.

(Mode d'organisation du pouvoir législatif selon les compétences attribuées à l'organe législatif sont exercés par deux assemblées)<sup>(2)</sup>.

ومهما يكن يمكن تعريف نظام الشنائية البرلمانية بأنه: "ذلك النظام الذي يتشكل فيه البرلمان من غرفتين أو مجلسين يتشاركان ممارسة مظاهر السلطة التشريعية مع ضرورة وجود اختلاف أو تمايز بينهما".

وعليه حتى توصف دولة بأنها تتبع نظام الشنائية البرلمانية لابد من توافر شرطين أساسيين أولهما يتعلق بهيكلية البرلمان بحيث لا بد أن يكون مكوناً من غرفتين أو مجلسين وثانيهما مرتبط بجمعية وجود نوع من التباين بين غرفتي البرلمان لأن وجود غرفتين متشابهتين تماماً يفرغ هذا النظام من محتواه ويفقده فعاليته وفائدته.

(2) - Encarta 2006.

(3) - نعمان الخطيب، الوجيز في النظم السياسية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 1999، ص 347.

(4) - Toupie dictionnaire, le dictionnaire de politique, www.toupie.org.

(1) - Wikipédia, l'encyclopédie libre, www.wikipedia.org

(2) - Larousse, dictionnaire de français, www.larousse.fr

## المطلب الثاني: مبررات نظام الشائبة البرلمانية

لعلّ من أهم الأسس والمبررات التي دفعت بالدول إلى تطبيق نظام الشائبة البرلمانية ما يلي:

## أولاً: من حيث التمثيل

تقوم البرلمانات في العالم بوظائف متعدّدة، تشريعية، مالية، وحتى تداولية ولكن القاسم المشترك الأكثر جلاءً ودلالة بين كل البرلمانات وبغض النظر عن طبيعة النظام السياسي ومن دون أدنى شك هو ممارستها لوظيفة التمثيل، ذلك أنّ معظم المجالس البرلمانية إن لم تكن كلّها تؤدّي وظيفة تمثيلية<sup>(3)</sup>.

مما لا شك فيه أنّ إنشاء غرفة ثانية في البرلمان يحقّق النتائج التالية لاسيما في المجال التمثيلي<sup>(4)</sup>:

- يصبح التمثيل البرلماني أكثر صدقاً ودقّة لغالبية الطبقات والشرائح والفئات والمصالح المتباينة داخل الدولة والأمة.
- يعطي الفرصة لتمثيل يتّسم بالقوة والفعالية والشمولية والعدالة والديمقراطية بالنسبة للأقاليم والولايات والدويلات في كافة الدول وبالخصوص في الدولة المركزية وبالتحديد الاتحادية منها.
- يقي نظام الشائبة البرلمانية من ظاهرة الاستبداد الديمقراطي الذي قد يحدث على مستوى الغرفة الواحدة بسبب سيطرة أغلبية معيّنة عليها فينتج عن ذلك نوع من الانحراف والطغيان بسبب عوامل وظروف إيديولوجية أو عرقية أو سياسية وحتى اجتماعية.
- لقد أثبتت تجربة المجلس الواحد المنتخب عن طريق الاقتراع العام المباشر والخاضع لقانون العدد أنّها تجربة مخوفة بمخاطر عديدة من تفتيت وإضعاف للسلطة التشريعية في حالة التمثيل الفسيفسائي المتباين، وإلى احتكارها في حالة التمثيل بالأغلبية من خلال ائتلافات حزبية ظرفية، كما أنّ تحديد قانون الانتخابات لنمط الاقتراع والدوائر الانتخابية قد يحدث اختلالات عميقة وسط تمثيل شعبي يقوم فقط على معيار العدد، ويكون مجحفاً ويقصي بعض التيارات المشكّلة لهذا التمثيل، كل هذا قد ينجر عليه الوصول إلى حالة الديمقراطية المفرطة التي بدل أن تؤسّس لتمثيل حقيقي وعادل ومتوازن فقد ربّبت هيمنة واحتكاراً للسلطة التشريعية من طرف تيار أو مجموعة من تيارات لا لسبب سوى لأنّها لها حضور شعبي يسمح لها بالفوز في الانتخابات<sup>(1)</sup>.
- يؤدّي تبني الدولة لنظام الشائبة البرلمانية إلى إحداث توازن مؤسّساتي لتفوّق المعيار الديمغرافي في التمثيل الوطني عن طريق إدخال مفهوم "عنصر الإقليم" ممّا يساهم في إرساء تمثيل حقيقي ومتّزن يجمع بين العدد والجغرافيا تجسّداً لحقيقة مفادها أنّ الدولة عبارة عن رجال وأرض<sup>(2)</sup>.

(3) - Philip Laundy, les parlements dans le monde contemporaine, édition Payot Lausanne, Genève, page 28

(4) - عمار عوابدي، دور مجلس الأمة في ترسيخ دولة القانون، ندوة المنطلقات الفكرية والسياسية لمجلس الأمة، نشرات مجلس الأمة، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، روية، الجزائر، نوفمبر 1998، ص 28.

(1) - مجلس الأمة بعد سنتين من تنصيبه، نشرات مجلس الأمة، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، روية، الجزائر 2000، ص: 25، 26.

(2) - مجلس الأمة بعد سنتين من تنصيبه، المرجع السابق، ص 27.

- تُمثّل الغرفة الثانية المكان الأمثل والأفضل لتمكين الكفاءات الوطنية والقدرات الفكرية والثقافية والاجتماعية من المشاركة والمساهمة في تسيير شؤون الدولة من زاوية السلطة التشريعية، هذه الكفاءات التي قد لا تسمح لها العملية الانتخابية وقواعد الممارسة السياسية بالوصول إلى البرلمان.

#### ثانيا: من حيث الجانب السياسي

- يساهم نظام الثنائية البرلمانية في تخفيف حدّة التوترات والخلافات التي قد تثور بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ذات الغرفة الواحدة، فيقوم المجلس الثاني بدور المعدّل والموازن للعلاقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية بما يحقق نوعاً من الاستقرار والانسجام في النظام السياسي ككل<sup>(1)</sup>.
- يعزّز وجود غرفة ثانية في البرلمان عملية بلورة الأخلاق والقيم الوطنية المتمثلة في الأخوة والتضامن والوحدة دفاعاً عن المصلحة العامة العليا للدولة والشعب.
- يكرّس نظام الثنائية البرلمانية مبدأ الفصل بين السلطات بصورة حقيقية ويرسخ فكرة التعددية الحزبية والديمقراطية السياسية.
- يتّسم نظام الثنائية البرلمانية بالمرونة والحركية بحيث أنّه ينسجم مع كل أنواع الأنظمة السياسية في العالم بما فيها تلك الأنظمة الكلاسيكية أو التقليدية أو حتى الأنظمة الهجينة والمختلطة، فتطبيق هذا النظام لا يؤثّر بأيّ شكل من الأشكال على طبيعة النظام السياسي بل بالعكس قد يؤدي إلى تعزيز مبادئه وأساسه وحمايتها أكثر.
- يحقق نظام الثنائية البرلمانية الاستقرار والتوازن داخل المؤسسة البرلمانية بحد ذاتها ويعزّز من مصداقيتها ويجعلها أكثر فعالية في أداء مهامها، وأكثر تأثيراً في النظام السياسي بشكل إيجابي، فتحوز مكانة مرموقة بين مؤسسات الدولة.
- يتلاءم نظام الثنائية البرلمانية مع نظام اللامركزية السياسية الذي تتبنّاه الدول لاسيما الدول الاتحادية أو الفيدرالية منها.

#### ثالثا: من حيث التشريع والرقابة

- من الأمور التي لا يختلف فيها اثنان أنّ التشريع الذي يُسنّ بواسطة برلمان ثنائي سيكون لا محالة أفضل وأحسن صياغة ومضموناً من التشريع الذي يسنّه برلمان متكوّن من غرفة واحدة.
- يوفّر نظام الثنائية البرلمانية الرشادة والتعقل والتروي في إنجاز وتحقيق العملية التشريعية بعيداً عن التسرع ووجهة النظر الأحادية، ممّا يضيف على القانون نوعاً من الكفاءة والفعالية بما يمكن الدولة من تحقيق أهدافها من وراء التحكم في النصوص القانونية وضبطها بالشكل السليم والدقيق<sup>(2)</sup>.

(1) - عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 30.

(2) - عمار عوابدي، المرجع السابق، ص: 28، 29.

إنّ أهم ما يعاب على النصوص القانونية وينقص من قيمتها وفعاليتها هو كثرة النقائص والثغرات فيها، وهنا يلعب نظام الشائبة البرلمانية دوراً محورياً وحاسماً في الإنقاص إلى حدّ كبير من هذه الثغرات بما يعود إيجابياً على كل الأطراف المعنية بالقانون من سلطة تنفيذية وقضائية ومؤسسات الدولة وحتى الأشخاص المخاطبين بالنصوص القانونية، وهذا كله يعزّز الثقة في السلطة التشريعية ويرفع من مصداقيتها كمؤسسة ممثلة للإدارة الشعبية.

وفي هذا الصدد تستند عملية الصياغة التشريعية ووضع القانون لقواعد ومبادئ عملية مدروسة ودقيقة لا بدّ على أعضاء البرلمان وموظفي الإدارة البرلمانية التّحكم فيها وهذا لا يتأتّى إلا بالتكوين وتحسين المستوى والاستفادة من التجارب الرائدة والسّابقة في هذا المجال.

### المبحث الثاني: نشأة وتطور نظام الشائبة البرلمانية في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية

خصص هذا المبحث للحديث وبشيء من التفصيل عن نشأة وتطور نظام الغرفتين في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في إطار عملية تتبع تاريخي للأحداث وملابساتها، حيث يتضمن المطلب الأول نشأة النظام في بريطانيا، بينما المطلب الثاني يتضمن نشأته في الولايات المتحدة الأمريكية.

#### المطلب الأول: نشأة وتطور نظام الشائبة البرلمانية في بريطانيا

يثبت التاريخ السياسي والدستوري في بريطانيا أنّ الغرفة الثانية كانت السّابقة في الظهور قبل الغرفة الأولى لوقت غير قصير، ذلك أنّ نظام التمثيل والنيابة بدأ مطلع القرن (13م) في بريطانيا، حيث نشأت غرفة اللوردات سنة 1215 عندما أصدر الملك جون سنستار (Jean Sansterre) تلك الوثيقة الشهيرة والمعروفة بالميثاق الأعظم (La Grande Charte) أو (Magna Carta)، والجدير بالذكر أنّ غرفة اللوردات كان يسيطر عليها رجال الدين والنبلاء والأشراف، الأمر الذي دفع إلى ظهور أصوات من الأقاليم والمدن تنادي بتمثيل سكانها في البرلمان، وبعد خوضها لكفاح طويل ظهر مجلس العموم فتشكّلت الشائبة البرلمانية<sup>(1)</sup>.

لقد منح الميثاق الأعظم للمجلس المسمّى (Curia Major) أو (Conseil du Vassaux de Royaume) حق رفع العرائض (Droit de Pétition)، وكذا الموافقة على الضرائب (L'impôt Consentit)، وابتداءً من 1265 وبصفة نهائية سنة 1295 توسّع المجلس وضمّ ممثلين عن الأقاليم (Deux Chambres par Coup) وأخذ اسم (Modil Parliament)، وفي حوالي سنة 1340 بدأ البرلمان يجتمع بغرفتين منفصلتين مجلس اللوردات ومجلس العموم، هذا الأخير أصبح له رئيس في سنة 1377 يسمّى (Speaker)<sup>(2)</sup>. حتى سنة 1265 ظهرت للوجود غرفة العموم (الغرفة السفلى أو الأولى) وهو نفس تاريخ نشأة البرلمان البريطاني الذي احتفل سنة 1965 بمرور (700) سنة على إنشائه هذا الأخير الذي لم يتحوّل إلى سلطة تشريعية حقيقية إلا مع مطلع سنة

(1) - شيتور جلول، مداخلة في الملتقى الوطني حول نظام الغرفتين في التجربة البرلمانية الجزائرية والأنظمة المقارنة، الجزء الأول، تنظيم وزارة العلاقات مع البرلمان، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، الأوراسي يومي 29/30 أكتوبر 2002، ص 53.

(2) - La naissance du parlement, www.assembleenationale.fr.

1688 وكان قبل ذلك مجرد مكان للكلام يلتقي فيه الملك والوزراء وأعضاء المجلس، ويرى البعض أنّ تسمية الغرفة الثانية جعلها في وضعية ثانوية مشبهين إياها بالزائدة الدودية في السلطة التشريعية، ولكن يبدو أنّ هذا الرأي قد تناسى تماماً الاسم الحقيقي والفعلي لها وهي الغرفة العليا (غرفة الأسياد والنبلاء)، في حين الغرفة الأولى هي الغرفة الشعبية (غرفة عامة الشعب)<sup>(1)</sup>.

في عهد شارل الأول (1649-1625) وبعد صراع بين سلطة البرلمان والملك فقد هذا الأخير سنة 1640 سلطته التقديرية في استدعاء وحلّ البرلمان، وسقطت الملكية بسبب الحرب التي كانت قائمة، وأنشأ كرومويل (Cromwell) النظام الجمهوري الكومنولث حيث انتهى الأمر بتوقيف الملك شارل الأول وتصفيته. بعد ثورة 1688 ازدادت سلطة البرلمان، إذ هو الذي منح التاج لـ الملك قيوم II (Guillaume II) وتحوّلت الملكية من نظام الوراثة إلى إرادة البرلمان، وما زاد من سلطات البرلمان واستقلاله هو وصول عائلة هانوفر إلى الحكم سنة 1714، حيث شهدت هذه الفترة ضعف كبير في سلطات الملكية في مقابل سلطات البرلمان من جهة، والوزراء من جهة أخرى<sup>(2)</sup>.

مما سبق يتّضح أنّ الأصل في نشأة نظام الغرفتين وظهوره في أوروبا عموماً يرجع إلى الفكر الطبقي الذي كان يهدف لحماية مصالح بعض الفئات في الدولة.

يمكن القول بأنّ التاريخ الحقيقي لنشأة الثنائية البرلمانية غير مرتبط بتاريخ نشأة البرلمان البريطاني، إنّما هو مرتبط أساساً بالانقسام الذي حصل بين الجانبين الممثلين فيه، حيث شكّل الأشراف ورجال الدين كتلة يجمعها نوع من التجانس، وفي المقابل قام ممثلو المدن والأقاليم بالمداولة في مكان مستقل عن الكتلة الأولى فتشكّلت غرفتين منفصلتين وبمرور الوقت تقلّصت الصلاحيات التشريعية لمجلس اللوردات وأصبح مجلس العموم هو المسيطر على الحياة البرلمانية في بريطانيا بعدما كانا متعادلتين ومتكافئتين في البداية<sup>(3)</sup>.

في حوالي سنة 1660 بدأ مجلس العموم بفرض نفسه بصفته الوحيد الذي يمكنه اقتراح فرض ضرائب جديدة، وفي سنة 1671 أقرّ عدم إمكانية تعديل سعر الضريبة من قبل مجلس اللوردات، وأصبحت الموافقة على القروض من قبل مجلس العموم الذي أصبح قانون الميزانية يعرض عليه أولاً ولا يمكن بعد ذلك تعديله من قبل مجلس اللوردات سنة 1678، وابتداءً من سنة 1906 بدأت العلاقة تسوء بين الغرفتين وذلك بوصول الأحرار إلى

(1) - لمين شريط، واقع البيكاميرالية في العالم ومكانة التجربة الجزائرية فيها، مجلة الفكر البرلماني، العدد الأول، ديسمبر 2002، مجلس الأمة، الجزائر، ص: 23، 24، 25.

(2) - La naissance du parlement, op.cit.

(3) - العربي شحط عبد القادر وعدة جلول محمد، دعائم وخصوصيات نظام الغرفتين في الأنظمة السياسية المقارنة الملتقى الوطني حول نظام الغرفتين في التجربة البرلمانية الجزائرية والأنظمة المقارنة، الجزء الثاني، تنظيم وزارة العلاقات مع البرلمان، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، ص: 14، 15.

الحكومة، وأصبح مجلس اللوردات إما يلغي أو يعدّل مشاريع القوانين التي كانت تعتبرها الحكومة مهمة، وبناءً عليه أصبح مجلس اللوردات بمثابة عقبة في وجه الحكومة، وبدأ التفكير بضرورة الحدّ من صلاحياته<sup>(1)</sup>.

لم يتركز التفكير حول تقليل الصلاحيات المالية لمجلس اللوردات بل أكثر من ذلك الحدّ من كل الصلاحيات التي تتمتع بها، وفي 10 أوت 1911 تمّ إصدار قانون البرلمان (Bull Parliament) الذي نصّ على أنّ قانون المالية يصبح نافذاً بعد انتهاء شهر من إرساله إلى مجلس اللوردات في حالة عدم المصادقة عليه، وكذلك نصّ على أنّ النصوص القانونية الأخرى غير المصادق عليها من قبل مجلس اللوردات تصبح قانوناً بعد الرفض الثالث بشرط أن يكون مضى سنتين من تقديمها للقراءة الثانية على مستوى مجلس العموم<sup>(2)</sup>.

بعد الصراع بين المجلسين انفرد مجلس العموم بالمسائل المالية ومسؤولية الوزراء، كما خُفّض عدد الأساقفة في مجلس اللوردات خاصة في عهد الملك هنري الثامن والذي شهد انفصال الكنيسة الإنجليزية عن كنيسة روما، الأمر الذي سمح للأشراف بتشكيل الأغلبية في مجلس اللوردات وبالتالي انتقال حق العضوية لأبنائهم عن طريق الوراثة<sup>(3)</sup>.

يرى الدكتور آدمون رباط أنّ الولايات المتحدة الأمريكية كانت السابقة في الأخذ بنظام الغرفتين لأنّ مجلس الشيوخ نشأ بموجب الدستور الأمريكي، وجاء استجابة لتحقيق التوازن والمساواة بين دول الإتحاد، بينما مجلس اللوردات البريطاني هو عبارة عن مجلس وراثي مؤسس على التفاوت الاجتماعي والطبقي<sup>(4)</sup>.

لكن حسب رأيي فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية لم تُشكّل نظام الغرفتين لتحقيق غايات التمثيل الديمقراطي وتحسين العمل التشريعي وغيرها من غايات الثنائية البرلمانية، إنّما كانت مرغمة على ذلك، لأنّ النظام الفيدرالي يتطلب وجود غرفتين كضرورة لوحدة الإتحاد الأمريكي وتوازنه، كما لا يمكن الحكم على البرلمان البريطاني بأنّه لم يكن السبّاق إلى الثنائية البرلمانية - في دولة حتى دستورها عربي - بسبب أنّ مجلس اللوردات هو وراثي وغير ديمقراطي حيث وإن سلّمنا بهذه الفكرة في وقتنا الحالي الذي تنتشر فيه الديمقراطية والانتخابات، ولكن قد لا تكون سليمة في تلك الفترة التي كانت فيها الطبقة متفشية ومتعارف عليها في أوروبا حيث أنّ كثيراً من دول هذه القارة نهجت المنهج البريطاني وأنشأت غرفة ثانية على أسس طبقية ولكن اختلفت هذه الطبقات من دولة لأخرى، ممّا سمح في الأخير بظهور ما يسمّى بالغرفة الثانية الأرستقراطية كشكل من أشكال الغرف الثانية في العالم وهي حقيقة لا يمكن تجاهلها في وقتها رغم أنّها تكاد تنعدم حالياً.

(1) - Jean Mastias et Jean Grangé, les secondes chambres du parlement en Europe occidentale, economica, Paris, 1987, page 266.

(2) - Ibid, page 267.

(3) - مزود حسن، الموازنة بين الهيئة النيابية ذات المجلسين والهيئة النيابية ذات المجلس الفردي، مداخلة في الملتقى الوطني حول نظام الغرفتين في التجربة الجزائرية والأنظمة المقارنة، الجزء الثاني، المرجع السابق، ص: 32، 33.

(4) - المرجع نفسه، ص 33.

## المطلب الثاني: نشأة وتطور نظام الشائبة البرلمانية في الولايات المتحدة الأمريكية

يمثل مجلس الشيوخ الأمريكي ذلك النوع من المجالس التي تمثل الدويلات المشكّلة للإتحاد حفاظاً على كيانها الذاتي واستقلالها الداخلي بجانب المجلس المنتخب مباشرة من قبل الشعب والممثل له كونه شعباً يتمتع بجنسية الدولة الفيدرالية، وتمثل هذه الدويلات في هذا المجلس إما بعدد متساو كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، أو بعدد متفاوت كما كان عليه الحال في الاتحاد السوفياتي سابقاً<sup>(1)</sup>.

إنّ أنظمة الحكم في البلدان ذات البنية الفيدرالية يُفسّر بالطريقة الواضحة والدالة على ضرورة وجود برلمانات متكوّنة من مجلسين، ففي المجلس الذي يكون فيه التمثيل على أساس الكثافة السكانية تكون الدويلات أو المقاطعات الأكثر عدداً من حيث السكان هي المسيطرة منطقياً على غيرها، وعليه فإنّ التوازن لا يمكن إعادة تحقيقه إلاّ عن طريق غرف عليا تمثل فيها الدويلات والمقاطعات بشكل متكافئ، ولقد تمّ تكريس هذا الأمر في الكونغرس الأمريكي ففي غرفة النواب يوجد (150) عضواً من مجموع (435) يتمّ انتخابهم من قبل خمس ولايات كبرى وهي كاليفورنيا، نيويورك، تكساس، بنسلفانيا وأوهايو، في الوقت الذي لا تُمثّل أصغر (06) ولايات إلاّ بنائب واحد. وبالمقابل كل واحدة من الخمسين ولاية تحوز على مقعدين اثنين في مجلس الشيوخ الأمر الذي يجعل ولاية (فيرمونت) الصغيرة ممثلة في مجلس الشيوخ بنفس حجم تمثيل ولاية كاليفورنيا الكبيرة<sup>(2)</sup>.

إنّ فكرة الغرفة الثانية الاتحادية تعود لمؤتمر فيلادلفيا المنعقد في سنة 1787 حيث اتفق ممثلو الدول الأمريكية بعد استقلالها عن بريطانيا على ضمّ هذه الدول المتعاهدة في دولة إتحادية ذات دستور واحد، فكيف يُنظّم البرلمان في هذا الدستور؟ ثار نقاش بين ممثلي الدويلات كبيرة العدد والدويلات صغيرة العدد، حيث فضّلت الأولى توزيع عدد المقاعد على أساس عدد السكان، وهذا ما أدّى إلى تحوّل الدويلات الصغيرة من فقدان ذاتيتها وتساويها مع الدول الكبيرة علماً أنّ الدولة الاتحادية من خصائصها الحفاظ على ذاتية كل دولة داخلية فيها، فكان من مصلحتها توزيع عدد المقاعد في البرلمان بشكل متساو بين كل الدويلات، وهذا الحل صعب التحقيق في ظل وجود برلمان من غرفة واحدة، فتقرّر إنشاء غرفتين للبرلمان وجاء مجلس الشيوخ الأمريكي الذي ضمن المساواة والتوازن بين الولايات الأمريكية، حيث ترسل كل منها ومهما كان عدد سكانها صغيراً أو كبيراً مندوبين اثنين (02) ممثلين لها في الغرفة الثانية.

(1) - سعيد بوشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، النظرية العامة للدولة والدستور، طرق ممارسة السلطة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، الطبعة الثانية، الجزائر، 1992، ص 198.

<sup>2</sup> - Philip Laundy, op.cit, page 20.

يستخلص ممّا سبق أنّه من الضروري منح مجلس الشيوخ الأمريكي نفس صلاحيات مجلس النواب حتى يتمكن من الوقوف في وجهه إذا أراد أن ينتهك ذاتية الدويلات التي يضمّها، ومن جهة أخرى فهو مجال أمثل ليقال فعلاً أنّ كل دولة تشارك في أداة الحكم المركزية<sup>(1)</sup>.

استتباعاً لما سبق ينبغي التنويه بأنّ مجلس الشيوخ الأمريكي هو مجلس ديمقراطي مشكّل عن طريق الانتخاب، ولكن صُنّف في خانة المجالس الاتحادية لارتباط نشأته بالنظام السياسي والدستوري الأمريكي، الأمر الذي لا يؤثر بطبيعة الحال على ديمقراطيته.

تجدر الإشارة في هذا السياق حسب رأيي أنّ مجلس الشيوخ الأمريكي كغرفة ثانية اتحادية أضحي يمثل تلك المؤسسة القويّة التي ساهمت ولا تزال بشكل كبير في جعل الولايات المتحدة الأمريكية القوة الأولى في العالم ليس بحكم تساويه مع مجلس النواب في الصلاحيات فحسب، بل تعدّى ذلك ليمارس صلاحيات استثنائية كالموافقة على تعيين كبار المسؤولين والموظفين الفيدراليين والمصادقة على المعاهدات الدولية وغيرها من وضع السياسة والعلاقات الخارجية وهي الأمور التي لا يقدر مجلس النواب على ممارستها، أضف أنّه أصبح حيزاً للحوار والتكامل بين الدويلات والدولة الاتحادية كما يعزّز التوازن بينهما ويضمن ديمومة ووحدة الإتحاد وهذا أكثر بكثير من كونه يعمل فقط على ضمان ذاتية الدويلات، ذلك أنّ هذه الذاتية محمية أساساً في الدستور الاتحادي الذي ينظّم صلاحيات كل من الدولة الاتحادية والدويلات المشكّلة للإتحاد، هذا الدستور الذي يعلو فوق كل السلطات ومكوّنات الدولة الأمريكية.

### المبحث الثالث: نشأة وتطور نظام الشائبة البرلمانية في فرنسا وباقي دول العالم

تنقسم الدراسة في هذا المبحث إلى فكرتين أساسيتين، أولاً ترتبط بنشأة نظام الشائبة البرلمانية في فرنسا بهدف معرفة التطور التاريخي والسياسي للغرفة الثانية وتحليل الموافق المتباينة بشأنها وصولاً إلى تبوأها مكانة مرموقة في هرم المؤسسات الفرنسية، وهذا ما ستنم دراسته في المطلب الأول، وبالمقابل سيخصص المطلب الثاني لنشأة وتطور هذا النظام في مختلف دول العالم مع التركيز على المنطقة العربية والإفريقية بالخصوص لتسليط الضوء على مكانة هذا النظام في هذه الجزء من العالم

#### المطلب الأول: نشأة وتطور نظام الشائبة البرلمانية في فرنسا

في بداية الأمر تميّزت التقاليد الجمهورية ومبادئ الثورة الفرنسية بمعارضتها لتقسيم البرلمان إلى غرفتين، وعليه ابتداءً من 1791 تبنت الثورة مبدأ الغرفة الواحدة<sup>(1)</sup>.

إنّ فكرة البيكاميرالية التي كان يتبناها بها مونتسكيو انطلاقاً من التجربة الإنجليزية كانت مجردة من الأنصار في 1789 في فرنسا، بحيث كان الموضوع الجوهري آنذاك هو تمثيل الأمة كوحدة موحدة، رغم أنّ بعض النواب في

(1) - مصطفى أبو زيد فهمي، مبادئ الأنظمة السياسية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 120.

(1) - Jean Mastias et Jean Grangé, op.cit, page 49.

اليمن أمثال **قزلاس** (Gazales) كانوا متمسكين بمبدأ البيكاميرالية الأرستقراطية بهدف إحياء الملكية التي كانت سائدة، لكن ما تقرّر في 1789/09/10 من قبل الجمعية التأسيسية ضيّع جهدهم في البحث عن مبتغاهم حيث ومن بين (701) صوت فإنّ (490) أعلنوا مساندتهم لوحدة الجهاز التشريعي<sup>(1)</sup>.

لقد اعتبر دستور 22 أوت 1795 والذي تأثّر واضعوه بإيديولوجية **فرونسوا دونو** (François Daunou) أول دستور يتبنّى نظام الثنائية البرلمانية في فرنسا، بحيث توزّعت السلطة التشريعية بين مجلسين برلمانيين هما مجلس 500 (Le conseil de Quinquennat) ومجلس القداماء (Conseil des Anciens) يفصل بينهما عامل أساسي هو السن، فكان عمر القداماء (40) سنة مقابل (30) سنة للمجلس الآخر والذي كان متكوّنًا من عناصر شابة تقترح القوانين التي تراها مفيدة، فمثّل بذلك تفكير وخيال الجمهورية، أمّا مجلس القداماء فيقوم بدراسة المقترحات بتعقّل ويقرّر ما هي القوانين التي تقبل وما هي التي ترفض<sup>(2)</sup>.

إنّ التجربة السابقة لم تدم طويلاً بحيث سرعان ما بدأ الشك والريبة يتسلّان إلى نفوس الجمهوريين الذين رأوا في الغرفة الثانية غرفة تسجيل اتّسمت بأنّها مطيعة ووديعة لإرادة الحكام وأداة لمعارضة تأثير المجلس المنتخب، وبهذا مثّلت فرصة لتعزيز الوزن السياسي لبعض الفئات الاجتماعية ودعم الأنظمة الملكية، ومن ثمّ ظهرت الغرفة الثانية بمستقبل مجهول بعد ولادة الجمهورية سنة 1875<sup>(3)</sup>.

بصدور ميثاق 1814 أنشأت بموجبه غرفة ثانية أرستقراطية على الطريقة الإنجليزية كجزء رئيسي في السلطة التشريعية سمّيت بغرفة (Les Pairs). حيث نصّ الميثاق على ما يلي:

(Chambre des pairs est une portion essentielle dans la puissance législative)<sup>(4)</sup>.

إنّ الميثاق الفرنسي سنة 1814 أعطى مكانة متميّزة للغرفة الثانية ليس باعتبارها مركز قوة مقابل الغرفة الأولى فحسب، بل أيضاً لتمثيل مصالح الأرستقراطية الفرنسية، حيث نصّت المادة 15 منه على أنّ السلطة التشريعية تمارس جماعياً من قبل الملك، غرفة (Les Pairs) وغرفة النواب للمقاطعات.

(La puissance législative s'exerce collectivement par le roi, la chambre des pairs, chambre des députés des départements).

(1) - Marcel Marabito, le bicamérisme dans l'histoire constitutionnelle française, le bicamérisme, journée d'étude du 17 mars 1995, economica, Paris, 1997 page :13,14.

(2) - Pascal Jan, les assemblées parlementaires françaises, la documentation française, Paris, 2005, page : 19,20.

(3) - Jean Mastias et Jean Grangé, op.cit, page: 218,219.

(4) - Pascal Jan, op.cit, page: 20,21.

ولكن بعد 1830 أخذت صلاحيات الغرفة الثانية وتأثيرها يتناقصان وبدأت الشكوك تحوم حول هذه المؤسسة، وأضحت في نظر الفرنسيين باعتبارها مبنية على الوراثة التي تمثل اعتداءً على مبدأ المساواة السياسية الناتج عن الثورة<sup>(1)</sup>.

في حديث نابليون عن السلطة التشريعية قال بأنه يريد جهازاً تشريعياً لا يفرض شيئاً عليه، ولا ينبغي جعله ضعيفاً لدرجة أنه يصبح من دون فائدة ولا يستطيع تقديم خدمات له<sup>(2)</sup>.

(Je veux qu'on me fasse un corps législatif qui n'exige rien de moi toutefois, il ne faut pas le rendre plus faible qu'il n'est déjà car il ne pourrait plus me servir). لم يعرف مجلس الشيوخ وجوداً له بعد ذلك إلى غاية انقلاب 02 ديسمبر والإصلاحات التي تلتها، ظهرت غرفة (Les Seconds Empires) المتكوّنة من أعضاء معيّنين من قبل الإمبراطور أنشأت بهدف حماية الدستور والآداب، وفي 1875 حاز مجلس الشيوخ وظيفة تشريعية حقيقية في إصدار القوانين مثلما تحوزة غرفة النواب، حيث نُظر إلى الغرفة الثانية من قبل الملكيين الممثلين للأغلبية فيها كوسيلة لحماية الأخيرة ضد تعسف الغرفة السفلى المنتخبة من قبل الشعب، حيث كان مجلس الشيوخ شرطهم الأساسي للقبول بالجمهورية، ومن أجل إبراز اهتمامهم بالمبدأ الديمقراطي أوكل هؤلاء الملكيين للغرفة الثانية مهمة جديدة هي تمثيل الجماعات المحلية الإقليمية بالتوافق مع السيادة الوطنية، فكان أعضاؤه ينتخبون من قبل هيئة ناخبين تضمّ المنتخبين المحليين، وفي الحقيقة لم يكن التبرير الحقيقي لمجلس الشيوخ آنذاك الدفاع عن المصالح المحلية بقدر ما كان ضرورة لتنظيم السلطة التشريعية لتفادي أي تجاوز مؤذ للحقوق والحريات<sup>(3)</sup>.

في فرنسا لا توجد كما هو الحال في بريطانيا طبقة أرستقراطية تتمتع بالرفاهية والبجوحة المالية الكبيرة متموّعة ومتجذّرة في النظام السياسي الأمر الذي يؤكّد بأن وجود غرفة ثانية تتمثل مصالح النبلاء في فرنسا في طريقها للزوال خاصة بعد سقوط الملكية سنة 1848، ولكن رغم ذلك أبقى على البيكاميرالية بالنسبة لمؤسسي الجمهورية في 1875 حيث أتهم رأوا بأنه وفي مقابل مخاطر تجاوز السلطة (Excès de Pouvoir) من قبل الغرفة الأولى تمثل الغرفة الثانية وسيلة لتحقيق مبدأ الفصل بين السلطات وتحقيق التوازن والاستقرار في المؤسسات ومنع التصادم بين الحكومة والغرفة الأولى<sup>(4)</sup>.

<sup>(1)</sup> - Alain Laquière, l'histoire du bicamérisme en France, Revue politique et parlementaire, 102 année, N° 1007, Paris, juillet/aout 2000, page 14.

<sup>(2)</sup> - Jean-Marie Cotteret, le pouvoir législatif en France, librairie générale de droit et de jurisprudence, Paris, 1962, page 150.

<sup>(3)</sup> - Pascal Jan, op.cit, page 21 et 22.

<sup>(4)</sup> Alain Laquière, op.cit, page : 15,16. -

لحد الآن مازال مجلس الشيوخ الفرنسي يلعب دور الممثل للجماعات المحلية والإقليمية وبالتالي أصبح المدافع الطبيعي وبامتياز عن المصالح المحلية، بحكم أنّ أغلبية أعضائه يتمّ انتخابهم على مستوى المحافظات ومن قبل منتخبين على المستوى المحلي، هؤلاء الذين يمثلون الخلية القاعدية للديمقراطية<sup>(1)</sup>.

وحول علاقة مجلس الشيوخ بالجمهورية في حد ذاته قال العميد **مرسال بيلو** (Marcel Pélot) بأنّه عندما يكون مجلس الشيوخ ضعيفاً تكون الجمهورية ضعيفة، عندما يكون مجلس الشيوخ قوياً تكون الجمهورية قوية، ولحظة عدم وجود مجلس الشيوخ لا توجد جمهورية<sup>(2)</sup>.

(Lorsque le sénat est faible, la république est faible, lorsque le sénat est fort, la république est forte, et lorsque il y a pas de sénat il n y a plus de république).  
جاء بعد ذلك دستور 27 أكتوبر 1946 وأعطى للغرفة الثانية تسمية جديدة هي مجلس الجمهورية (Le Conseil de la République) كغرفة استشارية تعطي آرائها في آجال قصيرة حول القوانين المعروضة عليها من قبل الجمعية الوطنية، ممّا جعل الثنائية البرلمانية غير متساوية، ولكن سرعان ما استردّ مجلس الجمهورية حقاً كاملاً في اقتراح القوانين وطبّق نظام الذهاب والإياب، دون الحق في تعطيل المسار التشريعي وهذا كلّهُ بموجب القانون الدستوري لتاريخ 1954/12/07<sup>(3)</sup>.

لقد كرّس دستور 1958 وجود مجلس الشيوخ الذي احتفظ بخصوصيته في تمثيل الجماعات المحلية حسب المادة 24 منه، ممّا يجعله يشارك في ممارسته السيادة الوطنية. وعليه يكون قد استعاد اعتباره بصفة لا جدال فيها، وتميّز مجلس الشيوخ هذا بتمثيله الثلاثي فهو حسب وصف أحد أعضائه يمثّل الأمة، والضامن للإنصاف في تمثيل الشعب، وأيضاً التوازن في تمثيل الأقاليم، الشيء الذي أكّده صدور القانون الدستوري في 2003/03/28 بإعطاء مجلس الشيوخ الأولوية في دراسة القوانين المتعلقة بتنظيم الجماعات المحلية (الإقليمية)<sup>(4)</sup>.

لقد كان خريف 1962 فترة لبداية الخيبة حيث لم يعد مجلس الشيوخ المعدّل للعلاقة بين رئاسة الجمهورية والنواب، إذ أجري استفتاء حول مشروع تعديل الدستور وكانت نتيجته إيجابية تبعته انتخابات تشريعية أعطت لرئيس الجمهورية والحكومة أغلبية مطلقة في الجمعية الوطنية، ممّا سمح بتجاوز مجلس الشيوخ الذي عاش فترة نفي داخلي طيلة (07) سنوات ولم تكن العلاقة بين قصر الإليزي والحكومة وبينه تكاد تتجاوز القدر المحتوم الذي لا مفر منه

<sup>(1)</sup> Christian Poncelet (président du sénat français), colloque les sénats et la représentation du collectivités locales, 6 juin 2001, [www.senat.fr](http://www.senat.fr), page 8. ", ,

<sup>(2)</sup> 3 juin Patrice Gélard, l'Europe du bicamérisme, colloque, "le sénat de la 5 république", <sup>(4)</sup>

2009, [www.senat.fr](http://www.senat.fr), page 61.

<sup>(3)</sup> - Pascal Jan, op.cit, page 22.

<sup>(4)</sup> Ibid, 23. -

من توافق على الأقل من الناحية الرسمية، فالحالة كانت رديئة عكستها الأرقام إذ أنّ (45%) من القوانين التي درستها اللجنة المتساوية الأعضاء فصلت فيها الجمعية الوطنية بقرار نهائي<sup>(1)</sup>.

إضافة إلى ما سبق فإنّ (25%) من التعديلات التي أجراها مجلس الشيوخ قبلت من طرف النواب، ورافق كل هذا رأي يعتبر الغرفة الثانية بالية وبدون قيمة ووصل الأمر إلى تحديد مجلس الشيوخ في وجوده من خلال استفتاء 1969، فلا أحد ينقص بالطبع من قيمة الرهان الذي وضع على تلك الاستشارة الشعبية التي انتهت بنتيجة سلبية في فرنسا، ممّا يسجل أهمية هذه الهيئة التي أصبحت الآن وأكثر من أي وقت مضى جزءاً لا يتجزأ من مؤسسات الجمهورية الفرنسية<sup>(2)</sup>.

ابتداءً من 1969 بدأ مجلس الشيوخ يضبط ويسوّي علاقاته مع باقي السلطات العامة خاصة مع رئيس الجمهورية والحكومة، كما كثّف الحوار والتنسيق مع الجمعية الوطنية وبهذا يكون مجلس الشيوخ قد عمل كل ما في وسعه من أجل تحسين تمثيله وحتى يبرز كغرفة للحوار، اليقظة وللتأثير والفعالية، ومواصلة لهذا المسار وبعد 1974 شهدت الساحة الفرنسية تناغماً سياسياً كبيراً بين رئيس الجمهورية والحكومة والغرفة الثانية، واغتنم رئيس الجمهورية آنذاك خطابه بتاريخ 1975/05/27 ليمدح مجلس الشيوخ، كما أنّ الحكومة لم تتوارى في أعمال تطبيق المادة 49/04 من الدستور الفرنسي في ذلك الوقت والخاصة بطلب مصادقة الغرفة الثانية على بيان السياسة العامة رغم أنّ لرئيس الحكومة السلطة التقديرية في ذلك وبدوره مجلس الشيوخ لم يعارض إرادة الحكومة في عدّة مناسبات بخصوص عدة نصوص قانونية، إلّا أنّه وبحلول سنة 1981 عاد مجلس الشيوخ مرة أخرى للمعارضة، حيث تناقض مع فرانسوا ميتران واختلف مع أغلبية اليسار في الجمعية الوطنية وشهدت هذه المرحلة فترة خلاف تشريعي وسياسي كبير بين الأغلبية، واستعملت كل جهة ما لديها من صلاحيات ضد الجهة الأخرى<sup>(3)</sup>.

وبمرور السنوات وتغيّر الأغليات والحكومات أخذ موقف مجلس الشيوخ يتغيّر حسب محيطه السياسي عاش خلالها تجارب مختلفة لم يشغل فيها نفس المكانة، فقد تكيّف وتعامل مع المتغيّرات، واعتمد نفس النباهة واليقظة مهما كان الشركاء وحاول بجِدّ تقوية شرعيته، فكانت الأحداث والمحاولات تعارضه أحياناً وتسانده أحياناً أخرى حتى حصل على مرتبة ممتازة أصيلة غير قابلة للنقاش في النظام الفرنسي<sup>(4)</sup>.

### المطلب الثاني: انتشار وتطور نظام الشائبة البرلمانية في باقي دول العالم

يصح القول بأنّ نشأة نظام الغرفتين مرتبطة دائماً بالمراحل الانتقالية والأزمات السياسية والاجتماعية التي تصاحبها انقسامات في المجتمع باستثناء حالة الدول الفيدرالية، وهذا إن دلّ على شيء فهو يدلّ على أنّ الغرفة

(1) l'Europe du bicamérisme, colloque le sénat de la 5 république, www.senat.fr" Patrice Gelard, -

(2) - Marcel Marabito, op.cit, page 13.

(3) - Jean Mastias, op.cit, page: 24,25 et 26.

(4) - Ibid, page 31.

الثانية كانت ومازالت تعتبر الوسيلة المفضلة لتحقيق الاستقرار والتوازن المؤسسي والسياسي. في الوقت الحالي يعيش معظم سكان العالم في ظل نظام الغرفتين مع عدم احتساب حالة الصين الشعبية التي لها برلمان أحادي الغرفة، لكن إذا أخذنا بعين الاعتبار وجود مجلس آخر يسمى (الندوة الوطنية الاستثنائية للشعب الصيني) يؤدي دور الغرفة الثانية عملياً أمكن القول بأن (80%) من سكان العالم يعيشون في إطار الثنائية البرلمانية، كما أن الغرفة الثانية صارت تلعب دوراً أساسياً في تحقيق الاستقرار والازدهار الاقتصادي والصناعي والثقافي والاجتماعي بدليل أن كل القوى الاقتصادية والدول المصنعة الكبرى في العالم فيها نظام بيكاميرالي ماعدا كوريا الجنوبية<sup>(1)</sup>.

هذا وقد كان لإفريقيا والعالم العربي حظ مميّز من انتشار الثنائية البرلمانية في وقتنا المعاصر، إذ أن هناك (18) دولة في هذه المنطقة تبنت هذا النظام منها (13) اعتمدته منذ التسعينات كالمغرب بموجب التعديل الدستوري لسنة 1996 وموريتانيا في دستور 1991 والجزائر في سنة 1996<sup>(2)</sup>.

كما شهدت المنطقة الإفريقية زوال اثنتين من الغرف الثانية وذلك في السنغال وبوركينا فاسو، إلا أنه في الحالتين كان الإلغاء أكثر ارتباطاً بأحوال سياسية مؤقتة وظرفية جداً وليس بهدف إعادة النظر في نظام البيكاميرالية، زد على ذلك أنه في كلا البلدين تم التفكير في إنشاء هيئات جديدة من أجل تعويض الثغرة في التمثيل الناتج عن إلغاء الغرفة الثانية.

تجدر الإشارة إلى أنه في السنغال مثلاً تم إنشاء الغرفة الثانية في 24 جانفي 1991 في إطار سياسة اللامركزية، ثم بعد ذلك تم إلغاؤها بموجب الاستفتاء الدستوري الحاصل في 07 جانفي 2001 ليتم إعادة اعتمادها في ماي 2007 ثم ألغيت لأسباب اقتصادية بحتة في أوت 2012<sup>(3)</sup>.

إنّ تبني الدول الإفريقية لنظام الثنائية البرلمانية راجع إلى أن معظمها هي دول حديثة النشأة والاستقلال، ومازالت في مرحلة التطور الذي اصطدمت فيها بصعوبة التوفيق بين التعدد في الهوية الثقافية والدينية والعرقية والقبلية الموجودة فيها، بحيث أن نظام الغرفة الواحدة لا يسمح بالأخذ بعين الاعتبار هذا التنوع في المجتمعات، ذلك أن الثراء الموجود في البيكاميرالية يكمن في تنوع الغرف الثانية الذي يعكس التنوع في المجتمعات التي تمثلها، فمثلاً نجد المجلس الوطني للأقاليم لجنوب إفريقيا أين كل مقاطعة ممثلة بـ(10) مستشارين، وكذا مجلس فيدرالية إثيوبيا الذي يتضمن على الأقل ممثلاً واحداً لكل أمة، والغرفة الثانية في لوزوتو حيث تمثل القبائل التقليدية بشكل أساسي<sup>(4)</sup>.

لقد شهدت المنطقة الأفريقية حدثاً هاماً تمثل في اجتماع رؤساء مجالس الشيوخ والمجالس المماثلة لها في إفريقيا والعالم العربي المنعقد بالرباط يومي 06 و 07 يونيو 2002 حيث سجل المشاركون فيه ارتياحهم لانتشار

(1) - ملين شريط، واقع البيكاميرالية ...، المرجع السابق، ص 27.

(2) - السعيد مقدم، التجربة الثنائية في أقطار المغرب العربي، دراسة مقارنة بالاستئناس بالتجربة الفرنسية، مداخلة في الملتقى الوطني حول نظام الغرفتين في التجربة البرلمانية الجزائرية، الجزء الأول، المرجع السابق، ص: 94، 95، 96.

(3) - Le bicamérisme en Afrique et dans le monde arabe, article internet, www.sénat.fr.

(4) - Ibid.

نظام الثنائية البرلمانية في المنطقة، وكذا رغبة العديد من الدول في اعتماد هذا النظام في المستقبل القريب، وأكدوا حرصهم على أن تقوم الغرف الثانية بدورها في تقوية روابط الحوار والتعاون الديمقراطي، فقرروا بعد ذلك تأسيس رابطة للتعاون بين مجالس الشيوخ والمجالس المماثلة لها في إفريقيا والعالم العربي تضم المجالس التالية: المجلس الوطني للأقاليم بإفريقيا الجنوبية، مجلس الأمة بالجزائر، مجلس الرؤساء بـوتسوانا، مجلس الفيدرالية بأثيوبيا، مجلس الشيوخ في الغابون، مجلس الأعيان بالأردن، مجلس الشيوخ لوزوتو مجلس المستشارين بالمغرب، مجلس الشيوخ بموريتانيا، المجلس الوطني بناميبيا مجلس الشيوخ بنيجيريا، مجلس الشيوخ بالسوازيلاند، المجلس الاستشاري في اليمن<sup>(1)</sup>.

في المنطقة الأوربية نجد (16) دولة تتبنى نظام الثنائية البرلمانية وهي كالأتي: روسيا بيلاروسيا، بولونيا، جمهورية التشيك، النمسا، رومانيا، سلوفينيا، البوسنة والهرسك إيطاليا ألمانيا، بلجيكا، سويسرا، فرنسا، إسبانيا، المملكة المتحدة، أيرلندا.

#### الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة المتواضعة يمكن استخلاص أن نظام الغرفتين يختص بتنظيم وتكوين السلطة التشريعية من خلال جعلها مكونة من غرفتين بدل غرفة واحدة تمارسان مظاهر السيادة التشريعية من سن للقوانين ورقابة للعمل الحكومي، وتعتبر بريطانيا مهد نشأة هذا النظام وبعدها انتشر في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ومن ثم لبقية دول العالم باعتبار هذه الدول تمثل مدارس قانونية وسياسية عريقة تأثرت بها دول كثيرة، ولعل انتشار هذا النظام كانت الغاية منه هو استفادة الدول من مزاياه العديدة التي إن طبقت على أرض الواقع ستؤدي لا محالة لتعزيز الديمقراطية وتحسين العلاقة بين السلطات وزيادة التنوع والتمثيل البرلماني إضافة إلى تحسين التشريعات وزيادة فعالية الرقابة البرلمانية.

#### قائمة المصادر والمراجع:

##### قائمة المراجع باللغة العربية:

- سعيد بوشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، النظرية العامة للدولة والدستور، طرق ممارسة السلطة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، الطبعة الثانية، الجزائر، 1992.
- نعمان الخطيب، الوجيز في النظم السياسية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 1999.
- مصطفى أبو زيد فهمي، مبادئ الأنظمة السياسية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003.
- عمار عوابدي، دور مجلس الأمة في ترسيخ دولة القانون، ندوة المنطلقات الفكرية والسياسية لمجلس الأمة، نشرات مجلس الأمة، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، روية، الجزائر، نوفمبر 1998.
- مجلس الأمة بعد سنتين من تنصيبه، نشرات مجلس الأمة، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، روية، الجزائر 2000.

(1) - مقتطفات من تقرير عن مهمة الوفد الجزائري للملتقى بمجالس الشيوخ والمجالس المماثلة لها بإفريقيا والعالم العربي الرباط 6 و7 يونيو 2002، منشورات مجلس الأمة، الجزائر، جوان 2002.

- شيتور جلول، مداخله في الملتقى الوطني حول نظام الغرفتين في التجربة البرلمانية الجزائرية والأنظمة المقارنة، الجزء الأول، تنظيم وزارة العلاقات مع البرلمان، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، الأوراسي يومي 30/29 أكتوبر 2002.
- لمين شريط، واقع البيكاميرالية في العالم ومكانة التجربة الجزائرية فيها، مجلة الفكر البرلماني، العدد الأول، ديسمبر 2002، مجلس الأمة، الجزائر.
- العربي شحط عبد القادر وعدة جلول محمد، دعائم وخصوصيات نظام الغرفتين في الأنظمة السياسية المقارنة الملتقى الوطني حول نظام الغرفتين في التجربة البرلمانية الجزائرية والأنظمة المقارنة، الجزء الثاني، تنظيم وزارة العلاقات مع البرلمان، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر.
- مزود حسن، الموازنة بين الحياة النيابية ذات المجلسين والهيئة النيابية ذات المجلس الفردي، مداخله في الملتقى الوطني حول نظام الغرفتين في التجربة الجزائرية والأنظمة المقارنة، الجزء الثاني.
- السعيد مقدم، التجربة الثنائية في أقطار المغرب العربي، دراسة مقارنة بالاستثناس بالتجربة الفرنسية، مداخله في الملتقى الوطني حول نظام الغرفتين في التجربة البرلمانية الجزائرية، الجزء الأول.
- مقتطفات من تقرير عن مهمة الوفد الجزائري للملتقى مجالس الشيوخ والمجالس المماثلة لها بإفريقيا والعالم العربي الرباط 6 و7 يونيو 2002، منشورات مجلس الأمة، الجزائر، جوان 2002.

#### المراجع الأجنبية:

- Le petit robert, Dictionnaire de la langue française.
- Encarta 2006.
- Toupie dictionnaire, le dictionnaire de politique, [www.toupie.org](http://www.toupie.org).
- Wikipédia, l'encyclopédie libre, [www.wikipédia.org](http://www.wikipédia.org).
- Larousse, dictionnaire de français, [www.larousse.fr](http://www.larousse.fr)
- Philip Laundry, les parlements dans le monde contemporaine, édition Payot Lausanne, Genève.
- La naissance du parlement, [www.assembleenational.fr](http://www.assembleenational.fr).
- Jean Mastias et Jean Grangé, les secondes chambres du parlement en Europe occidentale, economica, Paris, 1987.
- Marcel Marabito, le bicamérisme dans l'histoire constitutionnelle française, le bicamérisme, journée d'étude du 17 mars 1995, economica, Paris, 1997.
- Pascal Jan, les assemblées parlementaires françaises, la documentation française, Paris, 2005.
- Alain Laquière, l'histoire du bicamérisme en France, Revue politique et parlementaire, 102 année, N° 1007, Paris, juillet/aout 2000.
- Jean-Marie Cotteret, le pouvoir législatif en France, librairie générale de droit et de jurisprudence, Paris, 1962.
- Christian Poncelet (président du sénat français), colloque "les sénats et la représentation du collectivités locales", 6 juin 2001, [www.senat.fr](http://www.senat.fr).
- Patrice Gélard, l'Europe du bicamérisme, colloque "le sénat de la 5 république", 3 juin 2009, [www.senat.fr](http://www.senat.fr).
- Le bicamérisme en Afrique et dans le monde arabe, article internet, [www.senat.fr](http://www.senat.fr)